

مستقبل الحرية: الديموقراطية الضيقة الآفاق

الأستاذ هيثم مزاحم(*)

اسم الكتاب: (مستقبل الحرية: الديموقراطية الضيقة الآفاق في الداخل والخارج)، تأليف فريد زكريا، ترجمة: فادي فحص، طبعة أولى، مجالات، ٢٠٠٦، ٣٣١ صفحة.

فريد زكريا مفكّر وصحافي أميركي أضحى، بسبب آرائه وتحليلاته التي تلقى أصداء كبيرة، من أبرز الأسماء المؤثِّرة على الرأي العام الأميركي على الرغم من عمره الصغير نسبياً. فأفكاره في كتبه ومقالاته التي تقدم رؤية معمقة حول العالم تتحول بسرعة إلى أكثر الأفكار تداولاً ورواجاً على ألسن المعلقين والمفكرين. ويتمتع زكريا، تلميذ المفكر الأميركي الراحل صامويل هنتنغتون في جامعة هارفارد، بشهرة كبيرة بسبب مقالاته وتقاريره المطولة التي تنشر في المجلة الأميركية الشهيرة «نيوزويك» ذات الانتشار العالمي بسبب ترجماتها المتعددة، إذ يرأس تحرير طبعتها الدولية. أما

(*) باحث في الفكر العربيّ والإسلاميّ، من لبنان.

المتابعون للسياسة الخارجية فيعرفونه منذ كان محرراً في مجلة «فورين أفيرز».

في أحد مقالاته الشهيرة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر ـ أيلول ٢٠٠١، كتب زكريا مقال (لماذا يكرهوننا؟) وهو يبحث في الجذور الثقافية لدى المسلمين التي دفعت عدداً من أبنائهم لارتكاب تلك الحادثة الشنيعة. وقبل سنوات أطلق زكريا رؤية مستقبلية جديدة من خلال كتابه (مستقبل الحرية) الذي نراجعه والذي يجادل حول فكرة صعود عدد من القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ومجرد أن انطلقت هذه الفكرة جرى تناقلها كفكرة متبصرة وترى المستقبل برؤية مختلفة.

وقد مثل كتابه هذا نقطة مهمة في مسيرة هذا الكاتب الشاب ذي الأصول الهندية والذي وصل الى الولايات المتحدة مع والده الطبيب وأمه الصحافية وهو في التاسعة من عمره. وقد حظي الكتاب باهتمام واسع وحقق أعلى الأرقام في المبيعات على الرغم من صعوبته وتعقيده، ولكنه ساحر ويجعلك ترى العالم بصورة مختلفة جداً. وقد انتشر في الأوساط الفكرية والسياسية بسبب رؤيته عن (صعود البقية) التي ستنافس أميركا في السيطرة على النظام الدولي الجديد. ووصفته مجلة (نيويورك بوك ريفيو) بأنه كتاب شجاع وطموح. وكتب آدم جارفنكل في (ناشيونال ريفيو أوف بوكس) أنه أصبح مستحيلاً في الوقت الحالي أن تطالع جريدة أو مجلة أميركية من دون أن تقرأ فيها شيئا عن دمقرطة العراق وعن حاجة بقية الدول العربية والإسلامية إلى الديموقراطية، لكن أيا من هؤلاء لم يقل ماذا يقصد بالديموقراطية. وهنا تكمن المشكلة، وهنا أيضا تأتي أهمية كتاب فريد زكريا من وجهة نظر جارفنكل.

وقد قوبل الكتاب بردود فعل متباينة بين مؤيد لما جاء به، وبين معارض لطرحه، فإذا كان برنارد لويس قد اعتبره كتاباً استفزازياً، فإن هنري كيسينجر وزير الخارجية الأميركية الأسبق، ذهب إلى أن الكتاب إنجاز مهم لأحد أبرز الكتاب الشباب وأنه كتاب رائع يدفع إلى التفكير حول تأثير المبادئ الدستورية الغربية على النظام العالمي،

في حين اعتبره صموئيل هنتنغتون (صاحب نظرية صدام الحضارات) أحد أهم الكتب التي ظهرت خلال عقد من الاتجاهات السياسية العالمية، ودرسًا حيويًا لكل المهتمين بمستقبل الحرية في العالم. ويقال إن الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما الذي تربطه علاقة كبيرة بفريد زكريا أعجب جدا بهذا الكتاب الذي ينسجم مع رؤيته السياسية، وقد نشرت صوراً للرئيس أوباما وهو يتصفحه.

والكتاب كان أساساً عبارة عن مقال نشره زكريا في (فورين أفيرز) بعنوان (صعود الديموقراطية الليبرالية)، عام ١٩٩٧، ثم قام بتطويله وتعديله ليحدث ضجيجاً يفوق مئات المرات ما أحدثه المقال وقت نشره، حيث انتقد زكريا موجة من الديموقراطية اكتسحت العالم في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، واستخدمت فيها الأنظمة السياسية أبشع الأساليب لقهر المواطنين ولسلبهم أبسط حقوقهم، وأكد زكريا أن الانتخابات وحدها لا تجعل المواطنين أحراراً.

وقدم زكريا في الكتاب العميق شرحاً مفصلاً وعلى امتداد العالم تقريباً حول فشل بعض الدول في تشكيل ديموقراطية حقيقية. وكشف مبكراً عن الأزمة الكبيرة التي ستعلق فيها أميركا في تكوين ديموقراطية في بلد مثل العراق يفتقر إلى ثقافة الحرية التي تعتبر الضمانة الكبيرة لبزوغ عصر ديموقراطي حقيقي. ويناقش أهم المسائل التي تطرح الآن على الساحة السياسية والفكرية، وهي استعداد الدول والمجتمعات للتحوّل الى ديموقراطيات تحررية ومزدهرة، أم تنحرف عن هذا المسار لتنتج ديموقراطيات «ضيقة الآفاق» كما أسماها، وقد تؤدي في النهاية الى التخبط وانهيار الدولة، كما جرى في العراق وقبل ذلك في ألمانيا في عهد هتلر.

الفرق بين الديموقراطية والليبرالية الدستورية

في مقدمة الكتاب يوضح زكريا الخطأ الذي يقع فيه الذين يتحدثون عن الديموقراطية والليبرالية باعتبارهما شيئاً واحداً. وبعد أن يؤكد على أن هناك على

أرض الواقع دولا ديموقراطية غير ليبرالية. يضرب مثالاً بالسلطة الفلسطينية التي يرى أن من ينتقدونها لأنها غير ديموقراطية مخطئون، لأن مشكلتها ـ في رأيه ـ ليست في عدم ديموقراطيتها بل في انعدام ما يسميه بالليبرالية الدستورية. وعلى العكس يؤكد زكريا أن هناك دولاً كانت أكثر ليبرالية في ظل الديكتاتورية مثل يوغسلافيا تيتو التي ساء الوضع فيها بعد أن أصبح النظام فيها ديموقراطياً.

فالديموقراطية هي عملية اختيار الحكام والحكومات، لكن الليبرالية الدستورية تتعلق بأهداف الحكومة وترجع إلى التقليد الضارب في التاريخ الغربي، والذي يسعى إلى حماية استقلالية الفرد وكرامته من الإجبار، أي الحقوق والحريات الأساسية.

يشير الكاتب إلى أن الليبرالية الدستورية تتميز بالانتخابات الحرة النزيهة وبسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحريات الأساسية في التعبير والتجمع والتدين، إلا أنها ليست الديموقراطية ولم تتزامنا دائماً مع بعض. ويلفت إلى أن هتلر أصبح مستشاراً لألمانيا من خلال انتخابات حرة، وبعض الأنظمة الديكتاتورية في آسيا الوسطى وصل إلى السلطة بنفس الطريق، وأدت الانتخابات في يوغسلافيا واندونيسيا إلى تفاقم النزاعات بين الجماعات والتوترات الاثنية، وقد تؤدي في العالم العربي إلى أنظمة رجعية، مؤكداً أنه لو جرت فيه الآن انتخابات حرة وجرت الإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية التي تحكمه، فإن النظم البديلة ستكون أكثر رجعية وعداء للغرب والولايات المتحدة. فالبلدان الحديثة العهد بالديموقراطية تتحول فيها إلى عملية زائفة تفرز الفوضى والعنف وأشكالاً جديدة من الاستبداد (إيران، العراق). الانتخابات في إطار الديموقراطية السياسية تعتبر بمثابة جوهر للديموقراطية وقد تفرز حكومات فاسدة وقصيرة النظر. ولكن هذا لا يلغي ديمقراطيتها. ولذلك لا بد من توافر بعض الشروط لهذه الديموقراطية كحماية حرية التعبير والتجمع ومنح المرأة حق الانتخاب. وأما إذا لم تراع هذه الحقوق وكان فيها بعض الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهي ديموقراطية غير ذات معنى.

ثم يؤكد الكاتب على أن الديمقراطيات الغربية تشهد تجاهلاً حقيقياً من قبل الشعب، إلا أنها تظل مع ذلك النموذج الذي يحتذي به سائر أنحاء العالم. الديموقراطية ليست مطلقة وإلا ستؤدي إلى الفوضى. ولذلك كان للنظام الذي تشكله جوانب متعددة لا تخضع كلها للانتخاب وتلك المؤسسات والمجموعات غير الديموقراطية كان الغرض منها تلطيف الانفعالات الجماهيرية وتثقيف المواطنين، وتوجيه الديموقراطية وتأمين الحرية. وماذا عن الولايات المتحدة؟ يؤكد أن الأميركيين يعتبرون نظامهم الديمقراطي نظاماً معقداً يستحيل تطبيقه في أي بلد آخر، ويُرجع ذلك إلى وجود تعارض بين الليبرالية والديموقراطية، ويضرب مثالاً على ذلك بالكونغرس الذي يراه أكثر ديموقراطية وأقل تأثيراً.

تاريخ الحرية الإنسانية

الفصل الأول وعنوانه (موجز تاريخي عن الحركة الإنسانية)، يتناول فيه زكريا جذور فكرة الديموقراطية، ويرى أن الحرية هي التي قادت إلى الديموقراطية وليس العكس، فيعرض كيف كانت اليونان هي مهدها، لكنه ينتقدها لأنها لم تطبقها إلا في عدد قليل من مدنها، ولأنها (أي الديموقراطية) هي التي أصدرت الحكم بإعدام سقراط، فاليونان لم تكن أصل الحرية بقدر ما كانت تمثل حضارة للفلسفة والعلوم والآداب وكانت أقرب إلى الديموقراطية بلا حقوق مقدسة للأفراد.

ثم يتناول تجربة الرومان التي يرى أنها أعطت العالم نموذجاً للحرية، عاش فيه مواطنوها سواسية أمام عدالة القانون. فالرومان أكدوا على حرية الأفراد أي أن يتمتع جميع المواطنين بمعاملة متساوية أمام القانون، وفي الجمهورية الرومانية جرى تقسيم السلطة إلى ثلاثة فروع وانتخاب المسؤولين فيها لفترات زمنية محدودة. ومنها استقت أميركا المصطلحات السياسية: مجلس الشيوخ، الجمهورية، الدستورية، الولايات الخ. ولكن أكبر نقيصة في القانون الروماني عدم سريانه على الطبقة الحاكمة، حيث أدى ذلك إلى انحلال الجمهورية وتحولها إلى الملكية. وإن أسوأ انتهاك للقوانين كان

تعيين حصان كاليجولا سناتور عضواً في مجلس الشيوخ. وبعد عرض تاريخي مر فيه على كيفية علو سلطة الكنيسة على سلطة الدولة وعلى صراع القبائل الجرمانية مع الإمبراطورية الرومانية التي أودت بها، يقف عند حركة الاحتجاج ضد الكنيسة التي قادها مارتن لوثر (غير الليبرالي) الذي كان صراعه مع السلطة أساساً لحرية الاعتقاد وحرية التفكير وحرية التعبير.

رجوع زكريا إلى تلك المراحل التاريخية كان له هدف محدد هو التأكيد على أن تجربة الغرب مع الديموقراطية والحرية وإن لم تكن ذات أصول جينية إلا أنها مرت بمراحل عديدة، مكنتها من الانتقال من الليبرالية الدستورية إلى الرأسمالية إلى الديموقراطية الليبرالية، ومن هنا يخلص إلى أن محاولات تقليد النظم الغربية حتماً ستبوء بالفشل، وأن الدول التي حاولت أن تنتقل بسرعة من نقطة الصفر إلى الديموقراطية تحّولت إلى أنظمة ديكتاتورية تمارس أبشع أنواع القهر والطغيان.

يعود زكريا في كتابه بعيداً إلى الوراء ليلاحق بزوغ أول إشعاعات الحرية التي ستعتمد عليها بعد ذلك الديموقراطية في بناء نفسها. ومنذ البداية يفاجئ زكريا القارئ عندما يجادل بأن أضواء الحرية بدأت مع الكنيسة الكاثوليكية التي تتهم دائماً بأنها أكثر المؤسسات استبدادية على مدار التاريخ. ومع أن زكريا لا يعارض هذه الفكرة الا أنه يرى أن وقوف الكنيسة التي تمتلك نفوذاً واسعاً في وجه السلطة الملكية ساهم في الحد من سيطرة الدولة على أوجه الحياة، ويذكر القصة الأولى التي وقفت فيها الكنيسة هذا الموقف الصلب عندما قام الإمبراطور ثيوديسيوس يطلب المغفرة من الأسقف أمبروز الذي طلب منه أن يرتدي لباس الشحاذ ويقف خارج الكاتدرائية لمدة ثمانية أشهر، بعد ذلك تقوّت الكنيسة واتخذت خطاً استبدادياً وظلامياً، ولكنها ساهمت على الأقل بشق الصدوع الأولى التي انبثقت من خلالها الأضواء الأولى للحرية.

أسهمت الجغرافيا والتاريخ في تشكيل الهيكل السياسي لأوروبا، حيث تحوّل ملاك

الأراضي في أوروبا إلى أرستقراطية تملك المال والشرعية وتنافس الملوك. وكانت تطالبهم بأن يكفلوا لها حقوقاً معينة لا يستطيع الجالس على العرش انتهاكها. كما قاموا بتأسيس هيئات نيابية ـ برلمانات ـ مجالس طبقات الأمة الثلاث (النبلاء- رجال الدين- الشعب) والمجالس التشريعية، للتعبير عن مطالبهم بصورة دائمة. وبعد المواجهة بين الكنيسة والدولة، وبين الملك واللوردات، كان الصراع التالي بين الكاثوليك والبروتستانت، وعلى الرغم من دمويته، فإن له دوراً في تعزيز مسألة الحرية.

مع حلول القرن السابع عشر وبروز التحولات التكنولوجية، والمنافسة العسكرية المتصاعدة، وإثارة النزعات الوطنية، والقدرة على تطبيق مركزية جمع الضرائب، استطاعت الدولة أن تفرض نفسها على الارستقراطيات والنبلاء، فقام الملوك بإغلاق غالبية البرلمانات ومجالس الطبقات والمجالس النيابية والتشريعية التي عرفتها القرون الوسطى. وبعد الثورة الفرنسية الكبرى ١٧٨٩، بسطت الحكومة المركزية نفسها ونزعت القوة من السلطات المحلية والإقليمية. وظهر مفهوم السيادة الشعبية على حساب السلطة المطلقة وأعلنت الأهداف الكبرى (الحرية، المساواة، الإخاء). وبحلول القرن الثامن عشر نسفت الرأسمالية أنماطاً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دامت آلاف السنين وخلقت طبقة مستقلة من رجال الأعمال وأصبحوا يشكلون القوة المهيمنة في المجتمعات المتقدمة في العالم. وبحلول أوائل القرن التاسع عشر ازدهرت في المملكة المتحدة الحرية الفردية وسادت المساواة في ظل القانون، ولكن لم تكن ديموقراطية. فقبل مرسوم الإصلاح لعام ١٨٣٢ كان ١،٨ في المائة من الراشدين في بريطانيا يتمتعون بحق الانتخابات وبعد المرسوم ارتفع إلى ٢،٧ في المائة وبعد عام ١٨٦٧ أصبح ٦،٤ فقط وبعد عام ١٨٨٤ وصل الرقم إلى ١٢،١ في المائة ولم تنل المرأة حق الانتخاب الكامل إلا في عام ١٩٣٠.. أما في الولايات المتحدة الأميركية، فقد كان ٥ في المائة يقترعون بين ١٨٢٤ و١٨٤٨ ولم ينل السود حق الانتخاب إلا بعد عام ١٩٦٠.

ويعود صعود الحرية في أوروبا عن غيرها من القارات لأسباب جغرافية أيضاً، فأوروبا التي تقطعها الأنهار والخلجان الصالحة للملاحة باتت عصية على الأباطرة من السيطرة عليها من نابليون وحتى هتلر. وهذه الميزة الجغرافية منحت المدن الصغيرة القدرة على الاستقلالية عندما بات بإمكانها كسب قوتها بنفسها، وهذا ما لم يكن موجوداً في آسيا التي كانت عبارة عن سهول منبسطة سهلت على الجيوش الكبيرة الزحف والسيطرة. أما بالنسبة لأفريقيا فإن الحرارة الاستوائية التي تجلب الأمراض وأنهارها الضحلة والمليئة بالصخور جعلها قارة غير مرغوبة. كما أن الصعود الكبير لطبقة التجار منحهم النفوذ والقدرة على معارضة الأباطرة الذين كانوا بحاجة إلى الدخول في مفاوضات طويلة معهم من أجل أن يوافقوا على الدخول في الحرب أو اتخاذ قرارات مصيرية. كما اعتبر زكريا أن الرأسمالية التي حطمت أسوار الإقطاعية وجعلت من التغيير والدينامية هي الفلسفة الحاكمة بدلاً من التقاليد هي أكبر قوة غيّرت في وجه أوروبا ودفعتها نحو الحرية، وكذلك الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت الذي منح الناس فكرة الاستقلال عن سلطة الكهنة والقساوسة.

ويرى الكاتب أن الديموقراطية هي الشيء الذي عمّ في القرن العشرين كل بلاد العالم ولم تعدْ حكراً على أوروبا وأنها انتقلت من كونها أحد أشكال الحكم إلى كونها أسلوباً للحياة، حيث إنّ الاقتصاد والادخار والاستهلاك لم تعد حكراً على مجموعات صغيرة من رجال الأعمال المصرفيين البيروقراطيين بل أصبحت ظاهرة جماهيرية، وأن الطبقة الوسطى هي الأساس في المجتمعات الراهنة، وأن الديموقراطية تعبر عن هذه الكلية.

الثقافة بدورها أصبحت ديموقراطية وغاب عنها مفهوم الثقافة الرفيعة حيث انتشرت الموسيقى الشعبية والأفلام الصاخبة وبرامج ساعات الذروة على الشاشات التلفزيونية. ويعتبر الكاتب أن من أهم القوى المولّدة للموجة الديموقراطية هي الثورة التكنولوجية والثراء المتنامي للطبقة المتوسطة وانهيار النظم والإيديولوجيات ثم وأيضاً

ظهور أميركا كقوة مهيمنة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية. والتكنولوجيا بكل أشكالها كانت تعزز المركزية، إلا أن الثورة المعلوماتية وشبكة الانترنت أزالتا الحواجز وجعلتا الجميع متواصلين من دون أن يتحكّم أحد بأحد. حتى التكنولوجيا النووية أصبحت متاحة ومباحة للجميع، وعلى الانترنت!

ينتقد الكاتب الديموقراطية غير المشروطة بالليبرالية بأنها تؤدي إلى انتخاب عنصريين فاشيين أو نظام حكم ديني إسلامي أو نظام من دون قيود دستورية على سلطته. أما الديموقراطية الليبرالية فهي تعني نظاماً سياسياً ديموقراطياً علمانياً وقابلاً للتطور حسب موازين القوى.

كانت غالبية البلدان في أوروبا الغربية حتى القرن العشرين أوتوقراطيات ليبرالية أو نظماً شبه ديموقراطية، وكان حق الاقتراع فيها مقيداً للغاية، وكانت مجالسها التشريعية المنتخبة محددة السلطات. وفي عام ١٨٣٠ كانت بريطانيا بالكاد تسمح لنسبة ٢ في المائة من سكانها بالتصويت لانتخاب مجلس نيابي واحد.

ومنذ عام ١٩٤٥ صارت الحكومات الغربية تجسد في غالبيتها كلاً من الديموقراطية والليبرالية الدستورية. والتاريخ الحديث لأوروبا وأميركا الشمالية سادت فيه الليبرالية الدستورية وليس الديموقراطية ولعب القاضي النزيه دوراً أساسياً فيه وليس الاستفتاء العام.

الطريق الملتوي: المال وحده لا يكفي

يربط زكريا في الفصل الثاني من كتابه بين نمو الاقتصاد ونمو الديموقراطية الليبرالية، بعد أن يوضح كيف انهارت ألمانيا النازية رغم ديموقراطيتها، وأن الديموقراطية الليبرالية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن جرى فرض نظام من الخارج إثر احتلالها وتقسيمها، وبعد أن ازدهرت اقتصاديا. وعلى ذكر الازدهار الاقتصادي يلتفت زكريا إلى دول الخليج العربية ليضرب بها المثل على أن غنى الدولة وحده ليس كافيا لنمو

الديموقراطية الليبرالية، لأن الثراء الذي يكون مصدره طبيعياً يجعل الدولة في غنى عن الشعب، فهو لا يستطيع محاسبتها، لأنها ليست في حاجة إلى ضرائبه. كما أن الأموال تأتيها من دون أن تكون في حاجة إلى تعديل قوانينها ونظام الحكم فيها، ومن هنا يصبح ثراؤها دافعاً لمزيد من الديكتاتورية.

ويسرد زكريا أسباباً كثيرة ومتعددة وجديدة حول أسباب صعود الحرية في أوروبا التي جعلها الأكثر قدرة على استيعاب النظام الديموقراطي الذي يحتاج إلى ثقافة تحررية حتى ينجح، ومن خلال هذا العرض الغزير والذي ينقلك بطريقة مذهلة بين الماضي والحاضر، يتطرق زكريا إلى الأسباب التي جعلت ألمانيا تخفق في الوصول إلى الديموقراطية التحريرية إلا بعد حرب سحقتها تماماً، ويقول إن عدم وجود ثقافة حقيقة للحرية هو الذي دفعها لاحتضان نظام نازي ووحشي مثل نظام هتلر الديكتاتوري. ألمانيا كانت فخورة بتقاليدها البيروقراطية، وكانت تملك صحافة دعائية، وللمجتمع الألماني ميول كبيرة للالتحاق بالدولة، فضلاً عن العمل في قطاع الأعمال بشكل مستقل وخاص، عكس كل ذلك كان موجوداً في إنجلترا التي اتجهت الى الحرية بينما اتجهت ألمانيا إلى الاستبدادية قبل أن تعدل بعد ذلك مسارها.

ويناقش زكريا قضية الثقافة وهل هي المساهم الرئيسي في دفع الشعوب إلى الأمام أو للخلف، ويعارض رأي أستاذه هنتنغتون الذي يقول بأهمية الثقافة القصوى للتغيير، ويعتبر زكريا أنه من الخطأ رد الديموقراطية إلى نوع من الثقافة أو الدين وإنما إلى السياسات التي يتبناها القائمون على النظام الحاكم. ويقول إن السياسة والاقتصاد لهما دور أكبر في التغيير وإن الثقافة تلحق بهما، ويضرب على ذلك أمثلة حول الصينيين الذين يزدهرون خارج بلدهم ويفشلون داخلها مع أنهم لا يغيرون ثقافتهم، ولم ينجحوا في الداخل الصيني إلا بعد أن انفتح النظام الصيني في العقدين الماضيين على اقتصاد السوق الحرة، وكذلك حدث مع اللبنانيين والهنود وحتى الإسرائيليين الذين يحتفظون بثقافة واحدة، ولكنهم يختلفون داخل أوطانهم عنهم خارجها.

وأما بخصوص أشكال الاستعمار فيرى أن الإمبراطورية البريطانية تركت وراءها ميراثين من القانون والرأسمالية. أما فرنسا فلم تشجع إلا القليل من الحكم الدستوري أو الأسواق الحرة ولكنها أطلقت حق الاقتراع. إلا أن غالبية دول العالم الثالث التي أعلنت عن نفسها ديموقراطيات بعد الاستقلال، تحولت إلى نظم ديكتاتورية في غضون عقد واحد.

ففي أوروبا سقطت نظم حكم ملكية كثيرة بعد الحرب العالمية الأولى وتوزعت أممها نزعات الفاشستية والديكتاتورية والشيوعية، إلا انه وبعد عام ١٩٤٥ استقرت الديموقراطية الليبرالية فيها بدعم أميركي مباشر واستطاعت أن تحتوي الخطر الشيوعي. اليونان وإسبانيا والبرتغال حققت الانتقال إلى الديموقراطية بعد السبعينيات، وبعد عام ١٩٨٩ استطاعت أوروبا الشرقية الانتقال إلى الديموقراطية وإن تعثر بعضها قليلاً. ويسأل الكاتب هنا: أية عوامل تفرز ديموقراطية ليبرالية؟ ويؤكد أن الموضوع يكمن في نجاح الدولة الاقتصادي وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وكلما ارتفع الدخل باستثناء الدول الريعية تصبح الديموقراطية خالدة.

قد تتغير الدول نحو الديموقراطية لأسباب مختلفة (الحروب، الأزمات الاقتصادية، الوفاة)، ولكن ما يثبت الديموقراطية هو الثروة المتنامية. ويرى أن الإصلاح الاقتصادي يلعب دوراً أكيداً وتدريجياً في الإصلاحات السياسية اللاحقة وهو ما جرى في المكسيك وما سيجري لاحقاً في كثير من دول العالم، ولا سيما الصين. ولكن أحياناً يقود إلى الفوضى كما يشير وهنا خطر أكيد.

ويرى الكاتب أن تجربة ألمانيا الخاصة تتعلق باختلاف التكوين التاريخي للرأسمالية وسيرورة التطور وغياب الثورة الصناعية وتأخر ديموقراطيتها حيث إن بسمارك هو الذي منح الألمان حق الاقتراع العام لجميع الذكور في ألمانيا عام ١٨٧١ واستخدم الآيديولوجيا القومية والوطنية. إلا أن ألمانيا لم تصبح ديموقراطية ليبرالية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. ويورد مفارقة تؤكد دور الدولة الاقتصادي في بناء الصناعة في

بداية إقلاع الرأسمالية الألمانية وهو ما تكرر في اليابان وفي كل الدول المستقلة عن الاستعمار وفي دول الاشتراكية المحققة.

ويشير زكريا إلى أن في الديمقراطيات الليبرالية الناضجة يمكن عادةً احتواء الانقسامات العرقية بدون اللجوء للعنف أو الإرهاب. غير أنه في غياب خلفية من الليبرالية الدستورية، فإن تطبيق الديموقراطية في مجتمعات منقسمة، أثار بالفعل النعرات القومية والنزاع العرقي والحرب ذاتها.

الديموقراطية ضيقة الآفاق

الفصل الثالث يتناول الديموقراطية غير الليبرالية التي يسمّيها زكريا بـ(الديموقراطية ضيقة الآفاق)، وفيه يفسر كيف تراجعت حقوق الإنسان في دول نامية عديدة؛ لأنها طبقت الديموقراطية، سواء بما تمارسه الأغلبية من طغيان أم بصعود شخص أوتوقراطي إلى الحكم عبر الانتخاب، وتلميحا يعود زكريا مرة أخرى إلى العالمَيْن العربي والإسلامي، فيشير إلى أن الديموقراطية ستأتي بالمتطرفين في تلك البلاد التي تنفتح سياسيا قبل أن تبلغ درجة معينة من النضج السياسي.

ويحاول زكريا أن ينفي قدرة الديموقراطية على صهر الملل والأعراق داخل بلد واحد، مشيراً إلى أن الديموقراطية كثيراً ما أشعلت النيران بين القوميات والأعراق، الأمر الذي تسبب في حروب عديدة.

أندونيسيا مثلاً لم تكن المرشح المثالي للديموقراطية، فهي تعتمد على الموارد الطبيعية ومحرومة من المؤسسات السياسية الشرعية ويحكمها الديكتاتور سوهارتو مع أتباعه، ودخل الفرد منخفض. ومع تحولها (الديمقراطي)، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٥ في المائة، وارتفع عدد الفقراء إلى ٢٠ مليون نسمة، ووصل ٢٠ في المائة من البرلمانيين الإسلاميين إلى البرلمان وزاد الفساد والمحسوبيات. لذلك كان الأفضل كما يستنتج الكاتب إطلاق إصلاح سياسي متدرج بدلاً من ثورة شاملة.

الهند الدولة المتعددة الأعراق، والكثيفة العدد، أصبحت في نواحٍ معينة ديموقراطية، ولكنها أقل تسامحاً وأقل علمانية وأقل التزاماً بالقانون وأقل ليبرالية. ولا يزال التعصب الديني يشوه الديموقراطية الهندية، عدا عن الفساد الواسع النطاق وعدم الاكتراث بسيادة القانون.

ثم يستعرض زكريا عملية انتقال روسيا من البيروقراطية السوفيتية إلى الديموقراطية غير الليبرالية. ففي زمن يلتسن اتجه النظام نحو ديموقراطية هشة، وسياسات شبه ديكتاتورية ضد القوى السوفياتية القديمة. فقد حلّ المجلس التشريعي وتقدم بدستور جديد في عام ١٩٩٢، وكان يصدر أوامر وقرارات رئاسية دون المرور بالبرلمان. وكذلك حلّ نظام الحكم المحلي برمته لأنه عارضه وحرم رئيس المحكمة الدستورية من راتبه ودفعه للاستقالة لأنه رفض تطبيق أحد قراراته. روسيا هذه لم تستطع الانتقال إلى ديموقراطية ليبرالية، ولكنها تنتقل إلى حكم مطلق فردي وخاصة بعد مجيء بوتين، وهو ما تكرس بانتخاب خليفته، وبالتالي لم تستطع التطور المستمر بقضيتين اثنتين: التنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات سياسية.

الصين كدولة شيوعية بدأت بالإصلاح الاقتصادي الذي يتجه بها نحو دولة رأسمالية ولا تزال تؤجل الإصلاح السياسي.

أما بخصوص أمريكا اللاتينية فإن الديموقراطية في اثنتين وعشرين دولة شهدت مستويات من الإساءة لحقوق الإنسان تتعارض مع تدعيم الديموقراطية الليبرالية. ففنزويلا قبل شافيز كانت على شفا اندلاع الثورة ولكنها حصلت على رئيس جديد للدولة، لديه طموح كبير في توسيع صلاحياته.

أفريقيا التي شهدت انتخابات متعددة الأحزاب (٤٢ بلداً) وحققت شيئاً من الحرية، جرى في كثير من بلدانها تقويض الدولة وأفرزت تحديات إقليمية وإثنية أمام الحكومة المركزية. وبعض دولها وقعت في الفوضى وعدم الاستقرار واستشراء الفساد والخروج على القانون. ويعلق الكاتب أن أفريقيا تحتاج إلى التنظيم والإدارة الجيدين

أكثر من الديموقراطية. ويتساءل: هل تفتح الانتخابات نحو المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية أم توفر غطاءً للاستبداد والشعبوية؟

الاستثناء الإسلامي

يخصص زكريا الفصل الرابع على للعالم العربي والإسلامي، واختار له عنوان (الاستثناء الإسلامي). ويؤكد زكريا أن الأنظمة العربية أنظمة مستبدة، تحكم قبضتها على الشعوب، ويسيطر عليها حكام فاسدون يستبدون وينفردون بالقرار، ولا يتورعون عن استخدام أبشع الأساليب لقهر معارضيهم والبطش بهم، لكنه يعود ليؤكد أن هذه الأنظمة هي الأنسب لحكم هذه الشعوب، وأنها أكثر ليبرالية من الأنظمة التي ستأتي بها الديموقراطية في حال تطبيقها. ولعل زكريا قد استشرف هنا حالة العراق، وما أسفرت عنه الديموقراطية من فوضى وحرب أهلية وطائفية وصراعات على السلطة.

ويروي زكريا حكاية لقاء ديبلوماسي أميركي مع الرئيس المصري حسني مبارك، طالبه الديبلوماسي بتخفيف التشدد الحكومي ضد المعارضين السياسيين، والسماح بمزيد من الحريات الصحافية، والإقلاع عن سجن المثقفين، فانتفض مبارك قائلاً: (إذا أقدمت على ذلك، فالأصوليون الإسلاميون سيسيطرون على مصر، هل هذا ما تريده؟). كما يروي أن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قال للرئيس الأميركي جورج بوش عندما طالبه أن يوافق على خطة سلام كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠١، إنه إذا فعل ذلك، (فحماس ستكون في الحكم غداً). كما يذكر المتحدث اللبق باسم الحكم السعودي الأمير بندر بن سلطان المسؤولين الأميركيين في أغلب الأحيان أنهم إذا زادوا الضغط على حكومته، فإن البديل المحتمل لذلك النظام ليس ديموقراطية على النسق الغربي، بل حكومة دينية من طراز حركة طالبان. ويقول زكريا إن السيئ في الأمر هو أنهم على حق.. فالحكام العرب استبداديون فاسدون وقساة، لكنهم ما زالوا أكثر تحرراً وتسامحاً وتعددية من الذين قد يحلّون محلّهم، إذ أن

الانتخابات في العديد من البلدان العربية قد تنتج سياسيين أقرب إلى وجهات نظر أسامة بن لادن من الأفكار التحررية لملك الأردن عبد الله الثاني. فعندما اقترح أمير الكويت بتشجيع من الأميركيين إعطاء النساء حق التصويت، رفض البرلمان الكويتي المنتخب ديموقراطياً والمليء بالأصوليين الإسلاميين هذه المبادرة بشدة.

ففي المنطقة الغارقة في نظرية المؤامرة لن تأتي الديموقراطية إلا بالإسلاميين الذين يجيدون «لعبة» الانتخابات، فيما هم يكرهون الديموقراطية في داخلهم ويعتبرونها مؤامرة غربية للسيطرة عليهم، وتلك هي السمة الغالبة لمن يطالبون بالديموقراطية في المنطقة العربية.

عالم الإسلام العريض

يقول زكريا: «منذ ١١ سبتمبر، برز العطل السياسي في العالم العربي فجأة على عتبة الغرب. يمكن لكل شخص التساؤل لماذا؟ لماذا هذه المنطقة هي سلة القمامة السياسية للعالم؟ لماذا هي العائق العظيم، والمتطرف في ركاب المجتمعات الحديثة؟». ويرى زكريا أن بن لادن عنده جواب. فمشكلته مع الأنظمة العربية أنها ليست إسلامية بما فيه الكفاية. فقط من خلال العودة إلى الإسلام، يخبر أتباعه، يحقق المسلمون العدالة. فالديموقراطية بالنسبة إلى بن لادن هي اختراع غربي. وبن لادن وأشباهه يريدون إسقاط الأنظمة القائمة في العالم العربي والإسلامي واستبدالها بحكومات قائمة على حكم الشريعة الإسلامية. وهناك بعض الذين في الغرب يوافقون بن لادن على أن الإسلام هو سبب الاضطراب في الشرق الأوسط. الواعظون المسيحيون، من أمثال بات روبرستون وجيري فالويل وكتّاب مثل بول جونسون ووليام ليند، أكدوا على أن الإسلام هو دين القمع والتخلف. ويرى زكريا أن النموذج القرآني للقيادة سلطوي، كما أن التوراة عندها ميولها الاستبدادية أيضاً، وملوك العهد القديم بالكاد كانوا ديموقراطيين.

فالمشكلة بإطلاق الإعلانات حول (طبيعة الإسلام)، فمعظم المسلمين لا يؤيدون فكرة الإيمان المعادي للغرب أو المعادي للحداثة. ففي اندونيسيا، أكبر بلد إسلامي، كان فيه حكومة علمانية منذ استقلاله في عام ١٩٤٩. كما أن تركيا هي ديموقراطية ليبرالية ناشزة ولكنها فعالة، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي وربما قريبا في الاتحاد الأوروبي. فليس هناك أدنى صلة بين الإسلام والقمع. فقد أشارت مؤسسة (فريدوم هاوس) أن أغلبية مسلمي العالم تعيش في الديموقراطيات الانتخابية اليوم، فإذا كان هناك أي عدم اتفاق أساسي بين الإسلام والديموقراطية، يبدو أن ٨٠٠ مليون مسلم غافلون عنه.

يحاول زكريا أن ينفي مسؤولية الإسلام كدين عن غياب الديموقراطية والليبرالية في العالَمَيْن العربي والإسلامي. ويخلص إلى أن المشكلة تكمن في العقل الإسلامي، وقد لا تكون في الدين. ويقول إن الإسلام لا يعادي الديموقراطية بل إنه يملك خطاً معادياً للاستبداد بسبب عدم وجود أساقفة وكهنة يقفون بين العبد وربه. ولكن الإسلام ككل الأديان الأخرى يمكن قراءته بأكثر من طريقة وهو في النهاية ليس ما تقول عنه الكتب ولكن ما يفعله الناس، ومن دون ثقافة تحريرية في الدول الإسلامية يمكن أن تستخدم آليات الديموقراطية للعمل ضد الحرية كما جرى في الكويت عندما عارض النواب الإسلاميون بشدة منح المرأة الكويتية حق التصويت.

المشكلة الحقيقية ليست في العالم الإسلامي، لكن في الشرق الأوسط. عندما تصل إلى هذه المنطقة تشاهد بالألوان كل العطل الذي يستحضره الناس عندما يفكرون بالإسلام اليوم. ففي إيران، مصر، سوريا، العراق، الأراضي الفلسطينية، ودول الخليج، تتمثل الديكتاتوريات في أشكال مختلفة وتبدو الديموقراطية الليبرالية بعيدة المنال، ويبدو إغراء الأصولية الإسلامية قوياً. لكن العالم العربي (وإيران) جزء مهم من العالم الإسلامي، ولكنه صغير بالأرقام، فمن أصل ١،٢ مليار مسلم، يعيش ٢٦٠ مليون مسلم في بلاد العرب. ويذكر أمثلة على الاستبداد العربي فمن أصل ٢٢ دولة عربية، لا توجد

بينهم ديموقراطية انتخابية واحدة، على عكس ٦٣٪ من بلدان العالم. ويذكر كيف كانت الجماهير العربية ترحب بجمال عبد الناصر في مصر، وصدام حسين في العراق، ومعمر القذافي في ليبيا. ويستخلص من هذا الاستثناء أن المسار العربي الديكتاتوري هو الذي ولّد الإرهاب والحركات المتأسلمة وهذا نتيجة الشلل الاقتصادي والركود الاجتماعي والإفلاس الفكري. ويشيد بالأردن والمغرب ليس لديمقراطيتهما بل لتبنيهما بعض أشكال الليبرالية.

ويرى زكريا أن موضوع الإرهاب ليس نتيجة الفقر بل هو نتيجة الغنى الناتج عن احتكار الموارد الطبيعية وغياب الليبرالية والحريات العامة، حيث إن المال الذي يسهل الحصول عليه يعني تحديثاً اقتصادياً وسياسياً قليلاً. والإسلام السياسي لم يواجه منافسة تذكر، فالعالم الإسلامي بلا أحزاب سياسية حقيقية ومن دون صحافة حرة. ونتج عن ذلك أن أصبح المسجد ساحة للمناقشة السياسية، فأخذت لغة الاعتراض لغة الدين ومزج بالسياسة.

ويقدم زكريا رؤية مهمة بموضوع هيمنة القوى السياسية الإسلامية، فيشير إلى أن المنظمات الأصولية (الإخوان المسلمين، حماس، حزب الله وغيرها) قامت بتقديم خدمات عامة لم تقمْ بها الدولة، والأصح أنها تخلت عنها، كتقديم الخدمات الاجتماعية والمساعدة الطبية والمشورة والإسكان المؤقت، ما أعطى هذه الحركات الشرعية. وهذا شبيه بما فعلته النازية والفاشية وكذلك الشعبوية. بعد ذلك يؤكد زكريا أن حل مشكلات العالم العربي والإسلامي ليس في الإصلاح الديني أو الإسلامي، وإنما في الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو الليبرالية، وليس نحو الديموقراطية. ومع أن مشكلات منطقة الشرق الأوسط ليست اقتصادية، فإن بداية حلها قد يكون من الاقتصاد. ويمضي ليؤكد أن العالم العربي شهد بعد الحرب العالمية الأولى موجة من الأفكار الداعية إلى ليبرالية المجتمع وتحرره، لكن أصحاب هذه الأفكار جرى كنسهم مع الثورات التي كنست النظم الملكية، وأحلت محلها نظم الجمهوريات العسكرية،

والتي نادت بالاشتراكية والقومية، تلك النظم الرديئة التي استوردوها من الغرب، وطبقوها بشكل أكثر رداءة، وظلوا متمسكين بها حتى بعد أن تجاوزتها الأنظمة التي نقلوها عنها، هذه الأنظمة لم تجعل الحكومات العربية متقدمة إلا في مجال واحد هو قمع المواطنين وقهرهم.

ويضرب زكريا مثالاً بقناة الجزيرة القطرية فهو يراها ذات شكل متطوّر وليبرالي، بينما مضمونها يحرض على التطرف الديني ويدعو إلى معاداة السامية وكراهية الولايات المتحدة. والعالم العربي اليوم، بحسب زكريا، ليس سوى دول مستبدة ومجتمعات كارهة لليبرالية، وتربة خصبة للتطرف الديني والعنف والإرهاب.

كتّاب الموضة واستراحات الحرية

من مقارنة أوضاع الدول العربية الحالية بأوضاعها قبل ٤٠ سنة مضت، يخرج زكريا بأن مساحة الحرية قلت، والفشل الاقتصادي ازداد، وزاد التعداد السكاني بشكل ولد فكراً احتجاجياً لدى الشباب، دفعهم إلى الأصولية التي ربطتهم بماضيهم. ويضيف زكريا إلى كل ذلك أن المهتمين بالمجتمع المدني في الغرب أصابهم الهلع وهم يرون المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط عبارة عن جماعات غير ليبرالية.

يقول زكريا: يحدث ذلك بينما الكتّاب العرب منصرفون عن محاولة فهم مأزق العالم العربي بالدفاع عما يسمونه بالكرامة. وتلك فئة من الكتاب العرب فيما جلست فئة أخرى ـ يسميها زكريا بكتاب الموضة ـ في استراحات الحرية في لندن وباريس ليبشروا العرب المقموعين بالبديل الإسلامي، وهذا الكلام كما يجذب الفقراء يجذب أيضا فاقدي الاتجاه من المتعلمين المهاجرين بحثاً عن فرصة عمل، لأنهم لديهم القابلية لتصديق أي شيء على أمل أن تحل مشكلاتهم، وبهذا الشكل أصبح الإسلام في الهند متشدداً، يتحكم فيه سماسرة الدين والثيوقراطيون الصغار.

ثم ينتقل زكريا من الكلام في العموم إلى الكلام على دول بعينها؛ فعن السعودية

يقول زكريا: إنه لولا أموالها لما كان هناك طالبان، ولم يكن بإمكان دولة مثل باكستان أن تصبح مرتعاً للأصولية، كما أدت المنافسة السعودية الإيرانية في الثمانينيات والتسعينيات إلى اندماج الفصائل المتطرفة وانتشارها في العالم كله، الأمر الذي يصفه بعولمة الإسلام الراديكالي. وعن إيران يقول إنها تحاول الإصلاح، وقد تنجح فيه، بعد أن مرت بجحيم الأصوليين والمتطرفين الذين أثبتت التجارب أن سيطرتهم تنتهي مع الوقت بعد أن يثبت فشلهم.

ولهذا السبب يرى أن على الولايات المتحدة أن تكون حريصة على مصر والسعودية، وألا تسمح لهما بالمخاطرة وتجربة صعود المتطرفين إلى السلطة فيهما، فعلى الرغم من أن النتيجة ستكون حتماً لصالح الحرية، لكنه يكون من العبث أن نترك الآخرين يسقطون في الهاوية وننتظر فرارهم منها بعد ذلك.

أفضل من اللازم: انحدار الديموقراطية الأميركية

يتناول زكريا التجربة الأميركية التي يرى أنها تسير في طريق مظلم بجنوحها صوب إرضاء الأغلبية السطحية وإهمالها حقوق الأقليات، وهي بهذا الشكل ستفقد القدرة على إحداث التوازن بين الديموقراطية والحرية، بعد أن أصبح البيت الأبيض خاضعاً لاعتبارات قصيرة المدى كالانتخابات والاستطلاعات، الأمر الذي سيكون له أثر سيئ على كل النواحي. فقد شهدت الولايات المتحدة بعد ثمانينيات القرن الماضي استقراراً وارتفاعاً في الدخل وتعزز موقعها العالمي، خاصة بعد انهيار الاشتراكية المتحققة. إلا أن الأميركيين بدورهم، فقدوا ثقتهم بديموقراطيتهم، وأصبحوا أقل حرية في بلادهم. فقد كانت مستويات التصويت بنحو ٢٠ في المائة عام ١٩٦٠. وأما العضوية في حزب ما أو مدرسة ما، فقد انهارت بصورة كبيرة وشهد الانخراط في الشؤون العامة والمدنية بصفة عامة تراجعاً قدره ٤٠ في المائة منذ منتصف الستينات.

وعن سؤال ما الذي جعل النظام الأميركي ينحدر يجيب زكريا أنه إضفاء الطابع

الديموقراطي على السياسة وأن أحداً لا يستمع للفقراء أو للفئات الوسطى وأن الجماعات المنظمة المصالح الخاصة (اللوبيات) هي التي تدير واشنطن. ويشير الكاتب إلى أن الأحزاب الأميركية تختار مرشحيها وبرامجها السياسية بعيداً عن الجماهير وأن النواب والشيوخ يلتقون في لجان من أجل المتاجرة والمقايضة والمساومة في القضايا. ولا يعتبر "جيمي ماديسون" واضع الدستور الأميركي أن أميركا ديموقراطية والأفضل تسميتها بالجمهورية، لأن نواب الأمة هم الذين يقررون وليس الأمة. والأحزاب السياسية في الساحة الأميركية لم يعد لها وجود أكثر من وسيلة لجمع التبرعات من أجل مرشح في دائرة ما، ففي النظام السياسي الأميركي نشهد فقط زيادة في عدد أبناء الأسر السياسية الحاكمة والمسؤولين الذائعي الصيت والسياسيين من أصحاب المليارات.

ويشرح زكريا دور جماعات المصالح، باعتبارها المتحكمة بالتعبير عن أهدافها ورؤاها، وباعتبار السياسيين يخافون على مصالحهم. وخشية إبعادهم عن السلطة، فإنهم يعملون دون هوادة على كسب رضا جماعات الضغط (اللوبي والمصالح) وبالتالي جلب الناخبين إلى صناديق الاقتراع لانتخابهم. وتنتشر في السياسة الأمريكية طبقة آخذة في الاتساع، هي الاستشاريون المحترفون وجماعات الضغط ومنظمو الاستطلاع والرأي والنشاطات. وهم الذين يسيطرون على السياسة العامة.

ويطرح زكريا السؤال التالي: من يتولى الرقابة على الاستشاريين وجماعات الضغط؟ الجواب: لا أحد.

وبالتالي المسؤولون عن السياسة في أميركا يديرون شؤونهم بشكل مستتر وعبر جماعات غير خاضعةٍ للمساءلة وغير مباليةٍ بالمصلحة العامة الكبرى. ويوضح أن الولايات المتحدة تقع في تناقض خطير، فهي المدافع عن الديموقراطية غير المقيدة في الخارج. ولكن النظام الأميركي يميزه عدم ديموقراطيته فهو يضع قيوداً متعددة

على الأغلبيات الانتخابية، وهناك ميثاق الحقوق الذي لا يجوز للحكومة المس به، وأن أشخاص المحكمة العليا التسعة يرأسونها مدى الحياة وهي هيئة غير منتخبة. ويعتبر مجلس الشيوخ الأمريكي أبعد المجالس عن التمثيل النيابي في العالم، ولكل ولاية عضوان من الشيوخ وبغض النظر عن حجم الولاية.

وفي عنوان مثير للغرابة (وفاة السلطة)، يسرد الكاتب مجموعة من الأفكار عن المؤسسات في الأنظمة الديموقراطية. فقد انهارت في العقود الأخيرة السلطة العمومية بمعناها القديم، حيث القوانين الصارمة في مختلف المهن والأعمال. وبعكس ذلك، بدأت السلطة تفقد معناها وأصبح الفرد لا يهتم بما هو عام وإنما بما هو فردي وخاص. فالقروض صارت تُعطى لكل من لديه عمل، ويمكن للفرد شراء حاجياته وأن يعيدها بالتدريج في السنوات المقبلة. والكتب كذلك، أصبحت مع العولمة والسوق والديموقراطية أقل قيمة وأهمية وأيضاً الفن فقد أصبح سلعة رخيصة القيمة واستهلاكية. وهذا ينطبق على الأعمال والمحاماة والطب والفكر، فكلها تابعة لأصحاب المصالح.

خلاصة

يناقش ملحق الكتاب بناء ديموقراطية مستدامة في العراق. ويتناول بالتفصيل الديموقراطية ذات الآفاق الضيقة التي تمارسها الولايات المتحدة سواء في الداخل أم في الخارج. ويحاول الإضاءة على مسار الديموقراطية الأميركية في هذا العصر، متناولاً مدى الضرر أو مجموعة الأضرار التي تسببها الديموقراطية ذات الأفق الضيق سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي. إن هذا المسار الديموقراطي، كما يحاول المؤلف أن يقول، هو شديد الخطورة ليس على بلد بمفرده، وإنما على البشرية جمعاء وعلى ما يسمى النظام العالمي برمته. وهو هنا يتحدى العقل السياسي الغربي والأميركي بأن يضع الحرية في مرتبة أكثر إنسانية وأكثر تحضراً، حيث يرى أن ما يمارس اليوم ليس أكثر من مذبحة للديموقراطية وللحرية معاً.

وفي خاتمة الكتاب يشير إلى أن القرن العشرين تميز باتجاهين عريضين: وضع لوائح تنظيمية للرأسمالية حتى بداية السبعينيات وتحرير الديموقراطية من القواعد المقيدة بعد السبعينيات، ما أدى إلى الخصخصة وتحرير الصناعات وانسحاب الدولة من مواقع القيادة العليا للاقتصاد. يلقي كتاب زكريا الضوء على أثر الديموقراطية في سياستنا، واقتصادنا، وعلاقاتنا الاجتماعية. وينادي بوضع الحريّة الإنسانية في مرتبة أعلى من مذبح الديموقراطية إن في داخل الولايات المتحدة أو خارجها. فلا بد من التوازن بين الديموقراطية والحرية، لا الديموقراطية لوحدها إيديولوجية محضة ولها حدود فاصلة، ولا بد من إعادة إحياء العلاقة بين الديموقراطية والليبرالية والحرية واستيعاب ماضيها.

أما الحل فيراه بعكس ما كان القدماء يرونه، فالقدماء كانوا يرون أن علاج الديموقراطية هو المزيد من الديموقراطية، أما زكريا فيؤكد أن الأميركيين أنفسهم ضد ذلك بدليل أن الاستفتاءات تشير إلى أن المؤسسات الأكثر احتراما لديهم هي الجيش والمباحث الفيدرالية والمحاكم، وهي مؤسسات غير ديموقراطية، ويخلص إلى القول إن الديموقراطية نظام منفتح وسهل الوصول إليه من الناحية النظرية، ولكنه خاضع في واقع الأمر لسيطرة أقليات منظمة أو متعصبة تحمي نفسها بنفسها من أجل الحاضر وتضحي بالمستقبل، وقد تؤدي إلى أزمة تتعلق بشرعية أهميتها وقد تؤدي أيضاً إلى العجز والفوضى. ويبدي إعجابه بمؤسسة الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، باعتبارهما مؤسستين معزولتين عن الضغوط السياسية! ولذلك يؤكد على الليبرالية الدستورية وديموقراطية التفويض وليست المباشرة، وبالتالي على ضرورة أن يتحمل مسؤولون محددون نتائج القرارات التي تتخذ، حيث يقول: «إن ما نحتاج إليه اليوم في مجال السياسة ليس قدراً أعظم من الديموقراطية وإنما قدر أقل».